مشكلات تأسيس واستمرار المشروعات الصغيرة للأسرة الريفية (دراسة حالة لصناعة استخلاص الزيوت) بمحافظة قنا

***زينب عوض عبد الحميد ، **سلوى محمود اسماعيل عبد الفتاح**
*** باحث أول – قسم بحوث المجتمع الريفي- معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية**
**** مدرس – قسم الاجتماع الريفي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة**

المستخلص:

إستهدف البحث التعرف علي مشكلات تأسيس واستمرار مشروعات استخلاص الزيوت، والتعرف على مقترحات المبحوثين لحل هذه المشكلات، والتعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي لهذه المشروعات على الأسرة الريفية وفقاً لآراء المبحوثين بمنطقة البحث، وتم إختيارمحافظة قنا لأنها من المحافظات التى يوجد بها صناعة استخراج الزيوت، كما إنها من المحافظات الفقيرة وفقا لدليل التنمية البشرية للمحافظات، وهى الأولى بالتنمية وقيام المشروعات الصغيرة، وتم اختيار مركز قوص وفقا لنفس المعيار، وهو أحد المراكز التى يوجد بها صناعة الزيوت، وتم اختيار القرى وفقا لترتيبها المتدنى بدليل التنمية البشرية، فكانت قرى البحث هى حجازة، المغرجية، العقب، وبلغ حجم العينة ١٢٠ مبحوثًا من المزارعين، وأصحاب العصارات، وتم جمع البيانات باستخدام الحلقات النقاشية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على المراجعة اليومية للمعلومات التى تم الحصول عليها وتلخيصها وتصنيفها وإستنباط نتائجها، وقد أوضحت نتائج البحث مايلى : أن هناك نقص في كمية البذور التى تستخدم للحصول على الزيوت، بالإضافة إلى وجود محتكرين لزراعة وتسويق هذه البذور، وصعوبة توافر التمويل لدعم هذه المشروعات، وخوف المبحوثين من فقدان الأموال فى حالة فشل المشروع، وعدم توافر الارشاد والتدريب والمعلومات الخاصة بإنتاج الزيوت عالية الجودة، وعدم وجود بند بالقوانين والتشريعات للتعاقد مع المزارعين على تسويق منتجاتهم من البذور بأسعار مجزية **وكانت أهم مقترحات** المبحوثين هى ضرورة سن قوانين تلزم المزارعين وخاصة بالمناطق الجديدة بزراعة المحاصيل الزيتية، وتوعيتهم بطريقة عملية من خلال تنفيذ الحقول الإرشادية، وضرورة نشر ثقافة العمل الجماعى بين العاملين بالمشروعات وخاصة الشباب، وتوعية المزارعين بأهمية زراعة المحاصيل الزيتية، وإمكانية الحصول على عائد مجزى منها، وتبسيط إجراءات تراخيص العصارات، وعقد الدورات التدريبية للمزارعين فى مجال عصر واستخراج الزيوت من خلال الجهات الإرشادية، وزراعة الأصناف ذات الجودة العالية والموصى بزراعتها من قبل وزارة الزراعة والإرشاد الزراعى، كما توصلت النتائج إلى وجود عائد اقتصادى وفقًا لآراء المبحوثين يتمثل بصورة أساسية في زيادة الدخل، ومردوداً اجتماعيا على الأسرة الريفية يتمثل في الحصول على مستويات تعليمية وصحية أرقى، وكانت أهم التوصيات تتمثل في الاهتمام بالتدريب الجيد للعمالة من خلال المتابعة لأصحاب هذه المشروعات والإرشاد والتوعية، وتحديد سعر توريد البذور المستخدمة للحصول على الزيوت، وتبسيط إجراءات التراخيص، وسن القوانين والتشريعات التى تضمن للمزارعين سهولة تسويق محاصيلهم الزيتية، وتفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية بتقديم الدعم، وتسويق المنتجات.

المقدمة :

إن مشكلة توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للعدد المتزايد من السكان مشكلة كبيرة، وخاصة في ظل الموارد المحدودة التي لا تفي بإحتياجات هذا العدد الكبير من السكان في جمهورية مصر العربية، فقد تضاعف عدد السكان فى فترة الثلاثين عامًا الأخيرة حيث ارتفع من نحو ٣٦,٦ مليون نسمه لتعداد سنة١٩٧٦ إلى نحو٧٢,٨٢مليون نسمه داخل الجمهورية لتعداد سنة ٢٠٠٦ وتشير التقديرات إلى زيادة أعداد السكان فى يناير سنة ٢٠١٢ إلى نحو ٨١,٤ مليون نسمه (الكتاب الاحصائى السنوى: ٢٠١٢، ١٩ ، ٢٠).

ومع استمرار الزيادة السكانية نجد أن عدد السكان وصل إلى ٨٤ مليون نسمة عام ٢٠١٣، كما وجد أن السكان فى ريف الوجه القبلى بصفة خاصة يتركزون فى أدنى مستوى لمؤشر الثروة مع

وجود ٤١٪ منهم يقعون فى أدنى مستوى من مستويات هذا المؤشر. (وزارة الصحة والسكان: ٢٠١٤، ١-٢).

ومن منطلق توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي للسكان فإن مصر تواجه صعوبات كبيرة فى توفير حاجة السكان من الزيوت النباتية الغذائية كأحد المكونات الغذائية الهامة لإحتياجات السكان، فبعد أن كانت تكتفى ذاتياً فى الستينات من القرن العشرين، أصبحت حالياً تستورد أكثر من ٩٠٪ من هذه الإحتياجات، أى أن نسبة الإكتفاء الذاتى لا تزيد عن ١٠٪، مما يستدعى بذل كل الجهود الممكنة لزيادة نسبة الإكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية الغذائية لتقليص الفجوة بين المُنْتَج والمُسْتَهلَك منها، وحل مشكلات تنشيط القطاع الصناعى، وزيادة الأعلاف المصنعة من نواتج عصر وإستخراج الزيوت (وزارة الزراعة: ٢٠٠٦).

ولذا فقد أكدت أيضا استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر على التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة، من أرض ومياه وموارد بشرية، ورأس مال وتكنولوجيا وإدارة، وتحقيق معدل نمو زراعى سنوى يصل إلى حوالى ٥٪، وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية، والتى تعانى فيها مصر من فجوة غذائية أو عجز كالقمح والسكر والزيوت النباتية، ويمكن زيادة نسبة الإكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية من قرابة ١٢٪ إلى حوالى ٤٠-٥٠٪ من خلال زيادة مساحة وإنتاجية القطن ومساحات المحاصيل الزيتية الأخرى (فول صويا، عباد شمس، الفول السودانى، السمسم، الكانولا، والزيتون) وكذلك تشجيع إقامة مصانع الزيوت والتعاقد مع المزارعين (نصار: ٢٠١٤، ٢، ١٢)، وبمقارنة نسب الاكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية في مصر نجد انها تزايدت بقدر ضئيل جدا، حيث ارتفعت بمقدار٢% فقط خلال ثمانى سنوات مما يستلزم بذل المزيد من الجهد لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى منها، وتحقيق مستوى اقتصادى واجتماعى أفضل للبشر.

فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن الهدف من تحقيق التنمية هو خلق البيئة التى تمكن هؤلاء البشر من الحياة في حالة أفضل، وخاصة محاولة تقليل أثر عدم المساواه والفقر بين البشر على التنمية البشرية (السيد: ٢٠١٢ ، ٩).

ولذا فقد تعددت الجهود فى محاولة لزيادة الدخل والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتمثلت أحد هذه الجهود أو الآليات في إقامة المشروعات الصغيرة، وما يمكن أن تُسهم به في زيادة دخل الأسرة، وعمل الشباب والحد من البطالة، وخاصة القطاع الريفي وفقراء الريف، حيث نجد أن غالبية السكان بنسبة ٥٧٪ يعيشون فى مناطق ريفية.

الأطر النظرية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة:

تحتل المشروعات الصغيرة مكانة هامة، وخاصة فى الدول النامية، لما لها من دور إيجابى في توفير فرص العمل لكثير من الفئات الإجتماعية وتسهم فى زيادة الدخل لهذه الفئات، وتحقيق الإكتفاء الذاتى جزئياً لبعض السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع (فانوس: ٢٠١٤، ١). كما تقوم المشروعات الصغيرة إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير فى إجمالى القيمة المضافة، وتوفير السلع والخدمات بأسعار فى متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، وتوجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التى تعتبر أساسية للتغيير الهيكلى من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط، وهى قادرة أيضا على لعب دور أكثر إيجابية فى تنمية الصادرات وفى المساعدة على استحداث منتجات جديدة (الأسرج:٢٠٠٧، ١). وتعمل المشروعات الصغيرة على حفظ توازن الإقتصاد ودعم نموه، وذلك لسرعة تأقلمها وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة. (الجناحى:٢٠٠٩،١١). كما إنها قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة إذا هُيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم، وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات، ومنحت الفرصة لإثبات ذاتها والوقوف على قدميها، ليكون لها دور في إنشاء إقتصاد وطني قوى (حرب: ٢٠٠٦، ١١١). وتُعتبر المشروعات المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة على المستوى العام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح

مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل (المحروق:٢٠٠٦). ولا يمكن تجاهل أن المشروعات الكبيرة لا تنمو ولا تحقق أي نجاح ولا يمكن أن تزدهر إذا لم يوجد هناك مشروعات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد والخدمات، وتشتري منتجاتها أى أن العلاقة تبادلية إستمرارية، حيث نجاح كل منهم يؤثر على إستمرارية ونجاح الآخر (الشيمى: ٢٠٠٩).

وفي ضوء ماتم استعراضه من أهمية المشروعات الصغيرة نجد أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تُعتبر الملاذ الآمن لحل مشكلات المجتمع الريفي، وأصبحت تحتل أولوية كبيرة في أجندات بعض منظمات المجتمع المدني، حيث أنها ترتبط إرتباطاً كبيراً بتمكين المجتمعات المحلية بمختلف فئاتها من خلال عملية مطولة من الحوار والتعليم وخلق الوعى ليأخذ أفراد المجتمع بزمام حياتهم، ويشاركوا في صنع وإتخاذ القرار الأسرى والقومي، الأمر الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع ورقيه (المنوفي وواكد :٢٠١٣، ١٠٥). كما أن المشروعات الصغيرة أيضاً لها دور إيجابى في الحد من البطالة، فالمجتمع المصرى منذ بداية الثمانينيات يواجه مشكلة البطالة بين الشباب، ولذا فالإهتمام بالصناعات الصغيرة تُعتبر من الحلول والأدوات للحد من تفاقم البطالة، والعمل على خلق فرص عمل وتوليد الدخل وزيادة الإنتاج (منظمة العمل العربية: ٢٠٠٢، ٨٩)، كما أنها وسيلة للاستفادة من الموارد الريفية و فائض القوى العاملة، مما ينعكس على إرتفاع مستوى المعيشة للسكان الريفيين (عبد الله: ٢٠١٥، ١). وخاصة إذا ما تحقق من خلال هذه المشروعات العناصر التالية: إرتفاع جودة المنتج، وخفض تكاليف الانتاج، والابتكار المتجدد فى كل أنشطة المشروع، والتسويق (كاسب وكمال الدين :٢٠٠٧، ٨٩). وخاصة عند مشاركة الأسرة الريفية حيث تعد الأسرة من أهم المؤسسات الإجتماعية التى تقوم بعدد من الوظائف الرئيسية فى البناء الإجتماعى بصفة عامة والكيان الأسرى بصفة خاصة، ومن أهم وظائفها التى تعمل على رفع مستوى معيشة أفرادها هى الوظيفة الانتاجية بأن تكون وحدة منتجة، وتُعد المشروعات الصغيرة أحد آليات زيادة دخل الأسرة والحد من الفقر وخاصة في المجتمع الريفي.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التى يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسئولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ٥-١٠عامل، بينما يصف البنك الدولى المشروعات الصغيرة التى يعمل فيها أقل من ١٠عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، وبين١٠و٥٠ عامل بالمشروعات الصغيرة، و٥٠-١٠٠عامل بالمشروعات المتوسطة (فانوس:٢٠١٤، ١٥). وأيضا يعرف المشروع الصغير بأنه لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامه، وعدد العمالة فيه لا يزيد عن خمسة أفراد، ويكون الحد الأقصى لرأسماله يتراوح من عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف جنيهاً، ولا يوجد إنفصال بين الملكية والإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره)، كما تتميز منتجاته بالبساطة والمحلية، ويكون هدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها، بينما يكون التصدير خطوة لاحقة (وزارة الدولة للتنمية الادارية: ٢٠١٥).

ويمكن وضع تعريف بسيط للمشروع الصغير وهو أنه عبارة عن عمل مكون من عدة أنشطة – أهمها الانتاج والتسويق – تتضامن معًا بهدف خدمة الفرد والمجتمع، حيث أن المشروع الصغير من طبيعته انتاج ما يحتاج اليه المجتمع، وبالتالى يعود على جميع الأفراد بتوفير الخدمات ويعود على صاحبه بالربح والفائدة، كما يعريف المشروع الصغير بأنه عبارة عن معالجة لمجموعة من المدخلات يتم معالجتها وإجراء العمليات عليها بهدف الحصول على مخرجات محددة، وتتمثل المدخلات في رأس المال والخبرات والمعلومات . وتكون المعالجة في إدارة المدخلات والتنسيق بينها من إنتاج وتسويق وخلافه واستخدامها بمثالية من أجل تحقيق الهدف (إمام: ٢٠١١، ١١- ١٣).

وتواجه المشروعات الصغيرة العديد من المشكلات ولعل من أهمها مشكلة التفكك وعدم إرتباط المشروعات الصغيرة في هيكل متكامل، ويتمثل هذا التفكك في عمليات الإنتاج والتسويق والشراء (الجمعية الإحصائية المصرية : ٢٠١٣)، ويمكن تصنيف مشكلات الصناعات الصغيرة إلى: مشكلات خاصة بالمقترضين أصحاب المشروعات الصغيرة، ومنها:صعوبة التسويق، وتعدد الجهات الحكومية التى يتم التعامل معها، وضعف عوائد المشروعات، وإرتفاع سعر الفائدة، وتعثر السداد، ومحدودية الفرص المتاحة وخاصة للمرأة للوصول إلى مؤسسات الإقراض، وعدم الإنتشار الجغرافي لفروع

البنوك وجهات الإقراض مما يصعب الوصول إليها. أما المشكلات الخاصة بالمقرضين فهى: عدم ربحية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لجهات الإقراض، وعدم توافر الضمانات الكافية، ومشكلات خاصة بالتحصيل، وإرتفاع التكاليف المباشرة للقروض الصغيرة ذات العوائد الضئيلة، وإرتفاع المخاطر بسبب إنعدام الصبغة الرسمية لتلك المشروعات، وضعف القدرات الفنية والتسويقية (المنوفي وواكد:٢٠١٣، ١١٧).

كما اتضح أيضاً فى إطار مسح النشئ والشباب فى مصر عن الأمور التى يمكن أن تمنعهم من بدء مشروع خاص أن هناك العديد من المخاوف والمعوقات التى تكرر ذكرها، حيث ذكر٢٪ منهم الخوف من المنافسة أو انخفاض الطلب على منتجاتهم، وذكر ٥ ٪ منهم عدم القدرة على التعامل مع عبء العمل، ٨٤,٩ ٪ أكدوا على عدم القدرة على توفير التمويل اللازم، وذكر ١٨,٧٪ الخوف من خسارة المال أو عدم القدرة على سداد أقساط القروض، وذكر ١٤,٦٪ نقص المهارات أو الخبرة، و١٣,٧٪ القلق من شروط الترخيص، وتفيد جميع هذه الإجابات أن عدم توافر التمويل والتدريب والمعلومات حول كيفية تأسيس وإنشاء الأعمال أو المشروعات الخاصة هى مشكلة كبيرة تواجه الشباب المهتمين بالأعمال الخاصة، وما زالت هناك حاجة كبيرة للحصول على خدمات الدعم والتدريب فى مجالات التسويق ومعلومات حول العمل الخاص وإدارة المشروعات (مايا سيفير دينج: ٢٠١٢، ٢-٤). وفي مجال صناعة الزيوت هناك حاجة ماسة لدعم الشباب بالمعلومات التى تساعدهم فهناك العديد من المحاصيل الزيتية التى يمكن زراعتها واستخلاص الزيوت منها مثل عباد الشمس، الذرة، الكاميلينا، الهوهوبا، الفول السودانى، وفول الصويا، الجوجوبا، الزيتون، الزعتر، والحلبة، وغيرها من المحاصيل وتختلف عوامل نجاح زراعة هذه المحاصيل من منطقة إلى أخرى فيزرع الزعتر الامريكى أو العصفر كمحصول زيتى في محافظات الوجه القبلى بقنا وسوهاج إلا انه لا يزرع منفردًا ويزرع محملا على محاصيل أخرى(الصاوى:٢٠١٣، ٣٨-٤٥) .

كما ساهمت أيضاً مجموعة من العوامل بشكل كبير على فعالية المشروعات الصغيرة وتمثلت في قيمة المساهمة الذاتية، وعدد العمالة بالمشروع، ومستوى الدخل، ومستوى المعيشة، وعمر المشروع، وقيمة القرض، والانفتاح الجغرافي، والمشاركة الاجتماعية (علي:٢٠١٠، ١٥٠-١٥١)، وترتبط أيضًا القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالارتقاء بها من خلال البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، ووجود قاعدة موارد بشرية تتمتع بتعدد المهارات كما تتمتع بالإمكانيات الفنية والتكنولوجية الضرورية (الأسرج :٢٠٠٧، ١).

تعد قضية الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة لسكان الريف وتقليل الفجوة بين الريف والحضر ضرورة اجتماعية وإنسانية، غير أنها فى الرؤية الاستراتيجية تمثل ضرورة أساسية من ضرورات التنمية سواء على المستوى القومى العام أو على مستوى التنمية للقطاع الزراعى بوجه خاص، وذلك لعدة اعتبارات منها تحقيق الاعتماد المتبادل بين أوضاع التنمية الزراعية وبين الأوضاع المعيشية للسكان الريفيين، فإن كلاهما يقود الأخر فى نفس الاتجاه إما نحو الفقر والتخلف أو نحو الانتعاش والتقدم، ومن ثم يصبح تحسين الأحوال المعيشية للسكان الريفيين مطلباً وضرورة تنموية فوق كونها مطلباً وضرورة إجتماعية (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى :٢٠٠٩، ٦٢). وتُعد المشروعات الصغيرة أحد الآليات الهامة والمناسبة لتحسين مستوى معيشة السكان الريفيين.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة، وإعتبارها أحد مصادر الدخل الهامة للأسرة الريفية فقد أكدت استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٣٠ على أهمية رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة الريفية، كذلك اهتمام الدولة بدستورها الجديد "المادة ٢٩ بدستور ٢٠١٤" بقضايا الريفيين بصفة عامة والمزارعين بصفة خاصة، والعمل على توفير حياة كريمة لهم. وقد قامت الحكومة المصرية بالفعل بإصدار قانون لدعم هذه الخدمات: القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ فى شأن تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلا أن هذا القانون لم يحقق حتى الآن الأهداف المرجوة التى وضع من أجلها (مايا سيفير دينج: ٢٠١٢، ٤). وتعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أحد آليات مكافحة الفقر، والتى تتطلب ضرورة تنسيق كافة الجهود للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإنجاح هذه المشروعات، هذا وقد تعددت الجهود والبرامج للنهوض بالريفيين ورفع مستوى معيشتهم من خلال المشروعات الصغيرة

ومتناهية الصغر، ومن هذه المشروعات التى يتوقع أن يكون لها تأثيراً فعالاً فى رفع مستوى معيشة الأسر الريفية في الوجه القبلى هى صناعة واستخلاص الزيوت النباتية، إلا أن هناك الكثير من العقبات التى تحول دون إستمرار هذه المشروعات، أو إقامة مشروعات جديدة، حيث تواجه مصر صعوبات كبيرة فى توفير حاجة السكان من الزيوت النباتية الغذائية، فبعد أن كانت تكتفى ذاتياً فى الستينات من القرن العشرين، أصبحت حالياً تستورد أكثر من ٩٠٪ من إحتياجات السكان، أى أن نسبة الإكتفاء الذاتى لا تزيد عن ١٠٪، مما يستدعى بذل كل الجهود الممكنة لزيادة نسبة الإكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية الغذائية لسد جزء من الفجوة بين المُنتج والمستَهلك، وخاصة مع توافر المناخ الذى يساعد على زراعة نباتات يمكن استخلاص الزيوت منها مثل عباد الشمس والذرة وحل مشكلات تنشيط القطاع الصناعى، وزيادة الأعلاف المصنعة من نواتج عصر وإستخراج الزيوت (وزارة الزراعة: ٢٠٠٦)، وبرغم وجود عدد من مشروعات استخلاص الزيوت، إلا أن بعضها لم يقدر لها النجاح والإستمرارية، كما أن البعض الآخر متعثر لوجود عدد من المشكلات، كما أن هناك صعوبة فى إقامة مشروعات جديدة، ولذا يحاول البحث التعرف على مشكلات تأسيس وإقامة وإستمرار بعض المشروعات الصغيرة المرتبطة بصناعة استخلاص الزيوت، وإنتشارها بين الريفيين، والتعرف على المشكلات التى تعوق إستمرارها، وما هى مقترحات المبحوثين لحل هل هذه المشكلات؟ وماهو المردود الاجتماعي والإقتصادي لهذه المشروعات على الأسرة الريفية؟

ويحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هى مشكلات تأسيس واستمرار مشروعات صناعة استخلاص الزيوت بمنطقة البحث؟

ما هى مقترحات المبحوثين لحل مشكلات مشروعات صناعة استخلاص الزيوت بمنطقة البحث؟

ماهو المردود الاجتماعي والاقتصادي لمشروعات صناعة استخلاص الزيوت على الأسرة الريفية وفقاً لآراء المبحوثين ؟

أهداف البحث:

اتساقاً مع مشكلة البحث السالفة الذكر أمكن صياغة الأهداف التالية:

١- التعرف على مشكلات تأسيس واستمرار مشروعات صناعة استخلاص الزيوت بمنطقة البحث.

٢ التعرف على مقترحات المبحوثين لحل مشكلات مشروعات صناعة استخلاص الزيوت بمنطقة البحث.

٣- التعرف على المردود الاجتماعي والاقتصادي لمشروعات صناعة استخلاص الزيوت على الأسرة الريفية وفقاً لآراء المبحوثين بمنطقة البحث.

الأهمية التطبيقية للبحث:

ترجع الأهمية التطبيقية للبحث فى التعرف على مشكلات مشروعات صناعة استخلاص الزيوت، وإمكانية تحديد الحلول المناسبة لهذه المشكلات، والتى تعتبر بمثابة دليل للتنفيذيين المهتمين بمجال المشروعات الصغيرة للنهوض بالمستوى الإجتماعى والإقتصادى للأسرة الريفية، وأيضاً إمكانية نشر هذه المشروعات ودعمها، لما لها من دور كبير فى تحقيق الإكتفاء الذاتى من الزيوت للمجتمع، بالإضافة إلى المردود الاجتماعى والاقتصادى الذى يمكن أن تحققه هذه المشروعات على الأسرة الريفية. مثل الحد من الأمية، وتعليم الأبناء، أوالحد من التسرب من التعليم، وتحسين المستوى الصحى لأفراد الأسرة، أوإقامة مشروعات جديدة، والتوسع فى المشروعات الحالية.

الطريقة البحثية:

١-المجال الجغرافى للبحث:

أجرى هذا البحث بمحافظة قنا حيث أنها من المحافظات التى تزرع بها بعض المحاصيل الزيتية، كما توجد بها مشروعات لصناعة استخلاص الزيوت، كما انها ثانى محافظات الجمهورية بعد أسيوط في ارتفاع نسبة الفقراء بها والذى قدر بحوالى ٥١% لعامى ٢٠١٠- ٢٠١١ ، ٥٨% لعامى ٢٠١٢- ٢٠١٣(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: ٢٠١٢، ٣). وبالتالى فهى الأولى بالتنمية وإقامة المشروعات الصغيرة لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لسكانها، والخروج من دائرة الفقر، وتم اختيار مركز قوص وفقا لنفس المعيار وترتيبه وفقاً لدليل التنمية البشرية حيث قدر بنحو ٠,٦١٥ وهو أحد المراكز التى يوجد بها صناعة استخلاص الزيوت بالمحافظة، وتم اختيار القرى وفقا لترتيبها المتدنى بدليل التنمية البشرية، فكانت قرى البحث هى: حجازة ٠,٦٠٩، المغرجية ٠,٦٠٨، العقب ٠,٦٠٠ (وزارة التخطيط والتنمية المحلية : ٢٠٠٥، ٢٠٩) .

٢- المجال البشري للبحث:

يتمثل المجال البشري للبحث في المزارعين أرباب الأسر الريفية الذين يقومون بزراعة بعض المحاصيل الزيتية، وأصحاب العصارات، حيث يوجد مايقرب من ٣٠ فدان بقرى الدراسة تزرع بمحاصيل زيتية (الإدارة الزراعية بمركز قوص، محافظة قنا، ٢٠١٥)، وجمعت بيانات البحث من خلال١٢حلقة نقاشية بمعدل٤ حلقات نقاشية (٢ حلقة نقاشية لكل مجموعة من المزارعين، وأصحاب العصارات) بكل قرية، وكان إجمالى عدد المبحوثين بالحلقات النقاشية ١٢٠ مبحوث.

٣- المجال الزمنى للبحث: تم جمع البيانات خلال شهر إبريل ٢٠١٥.

٤- طريقة جمع البيانات:

استخدم فى جمع البيانات المناقشات الجماعية المتعمقة Focus Group Discussion والتى تعتبر مقابلة متعمقة لمجموعة محددة من المبحوثين يتراوح عددهم من ٨-١٢ مبحوثاً، يجتمعون في مكان معروف يسهل الوصول إليه، ويتوافر به وسائل الراحة الضرورية والمناسبة لإجراء المناقشة، وتم إختيارهم عشوائياً، وروعى في إختيارهم توافر أكبر قدر من التماثل فى الخصائص الرئيسية لهم. وقد تم عقد ٤ حلقات نقاشية بكل قرية من قرى البحث، وقد شارك في جمع البيانات في كل مجموعة من المجموعات النقاشية فريق مكون من ثلاثة باحثين أحدهم بالوحدة المحلية بمركز قوص، واثنين من معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية أحدهم رئيساً لإدارة الحلقات النقاشية، وإثنين لتدوين استجابات المبحوثين خلال المناقشة، وتم تحديد زمن المناقشة بما لا يتجاوز الساعتين لكل مجموعة. وقد تمت المناقشة في مجموعة من النقاط التى تتعلق بموضوع البحث، من خلال دليل علمى لأسئلة الحلقة النقاشية وقد تم إعداده مسبقاً لهذا الغرض متضمنا المحاور الأساسية للبحث، مثل: التعرف على مشكلات تأسيس وإقامة واستمرار مشروعات صناعة الزيوت بمنطقة البحث، وكذا التعرف على آراء المبحوثين الخاصة بمقترحات الحلول لهذه المشكلات، والتعرف على آراء المبحوثين في إمكانية تحقيق مردود اجتماعى واقتصادى لصناعة الزيوت على الأسرة الريفية.

وتم تحليل البيانات بالأسلوب الكيفي الذي يعتمد على المراجعة اليومية للمعلومات التى تم الحصول عليها وتلخيصها وتصنيفها وإستنباط نتائجها للوصول إلى المعلومات المرتبطة بالأهداف التى يسعى البحث إلى تحقيقها. وقد تمت الاستعانة بمجموعة من الدراسات التى تناولت الحلقات النقاشية وكيفية استخدام هذا الأسلوب فى جمع وتحليل البيانات منها دراسة وهبة، وآخرون (٢٠١٤، ٢٠-٢٧)، تركي (٢٠١٢، ١٣٥٤)، ونصار(٢٠١٤،٣٠)، (ryman (2012,503-508، (Ross(1982,11.

النتائج ومناقشتها:

أولاً: التعرف على مشكلات صناعة الزيوت بمنطقة البحث

أشارت نتائج البحث من خلال الحلقات النقاشية أن المشكلات الخاصة بتأسيس وإقامة واستمرار مشروعات صناعة استخلاص الزيوت بمنطقة البحث كانت كما يلى:

١- مشكلات خاصة بالبذور والحصول على التقاوى:

أكد غالبية المبحوثين من المزارعين خلال الحلقات النقاشية على تقلص المساحات المنزرعة من النباتات والمحاصيل الزيتية، وندرة الأنواع من البذور الخاصة بالزيوت وخاصة الطبية والعطرية، حيث أشار ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين إلى تراجع المساحات المنزرعة من النباتات الطبية والعطرية، مثل حبة البركة والكمون، كما أظهرت النتائج من خلال مجموعات المناقشة أن التقاوى التى يحصلون عليها لاستخدامها فى زراعة المحاصيل التى تستخدم بذورها للحصول على الزيوت أصناف رديئة، لا تعطى انتاجاً عالياً ولا تعطى أنواع جيدة من البذور، وبالتالى نقص التقاوى لأن معظمها حساس جداً كالسمسم ومشاكل زراعتها كثيرة والعائد منها بسيط، بالإضافة إلى وجود محتكرين لزراعة وتسويق هذه البذور.

٢- مشكلات خاصة بالتمويل :

أوضح غالبية المبحوثين من أصحاب العصارات بالحلقات النقاشية أن هناك مشكلات خاصة بالتمويل والدعم الفنى وتوافر الامكانيات والموارد المجتمعية التى تشجع على إقامة المشروعات، ومنها صعوبة توافر التمويل لدعم هذه المشروعات من قبل المؤسسات المختلفة، كما أكد جميع المبحوثين خوفهم من فقدان الأموال فى حالة فشل المشروع أو عدم تسويق المنتج، وأيضًاعدم تقديم الدعم المالى والفنى لعصارات الزيوت.

وأما المزارعين فقد أشار ما يقرب من نصف المبحوثين بالحلقات النقاشية في هذا الشأن إلى إرتفاع تكلفة زراعة المحاصيل وخاصة تكاليف رى الأراضى الزراعية، بالإضافة إلى عدم توافر الشركات المساهمة لدعم المزارعين دعم كامل، وعدم توافر جهات أو مؤسسات داعمة وممولة لزراعة محاصيل الزيوت بنظام التعاقد مع المزارعين .

كما أوضحت نتائج البحث من خلال الحلقات النقاشية أن ما يقرب من ثلث عدد المبحوثين المزارعين، وأصحاب العصارات يرون أن أفضل الطرق لإقامة وإستمرار مشروعات صناعة الزيوت هي وجود مشاريع إستثمارية يقوم بتمويلها المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، والميسورين من أهل القرية للحد من البطالة، وتشغيل الشباب وخاصة معدومى الدخل.

٣- مشكلات خاصة بأسعار التوريد:

أوضح غالبية المبحوثين من المزارعين بالحلقات النقاشية أن انخفاض أسعار توريد البذور للمحاصيل الزيتية عامل أساسى في عدم زراعتها حيث ذكر بعضهم أن ثمن الكيلو من بذور عباد الشمس يقدر ب ٣ جنيه فقط مقارنة بالعائد من زراعة محاصيل أخرى، وهذا يتفق مع ما ذكره محمد، عبد الخالق (٢٠٠٧، ١٩١٩) أن ٩٩٪ من المزارعين ذكروا أن إنخفاض أسعار التوريد كان أهم أسباب توقفهم عن زراعة عباد الشمس، ويليها صعوبة التسويق .

٤- مشكلات خاصة بالإرشاد والتوعية والتدريب:

أظهرت النتائج أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين من المزارعين أكدوا أن أحد أهم أسباب فشل إقامة واستمرار المشروعات الصغيرة، هى عدم توافر الارشاد والتدريب والمعلومات الخاصة بإنتاج الزيوت عالية الجودة، وعدم توافر الدعم والتدريب على كيفية التعامل مع المحاصيل الزراعية الحساسة للظروف الجوية، وكيفية إجراء المعاملات المختلفة لحمايتها والحصول منها على منتج عالى وجودة عالية مثل زراعة السمسم والحبة السوداء. كما أبدت الغالبية العظمى من المبحوثين بالحلقات النقاشية رغبتهم في ضرورة التدريب والتوعية من خلال الحقول الارشادية، لتوضيح كيفية نجاح زراعة النباتات الطبية والعطرية التى يستخلص منها الزيوت، والتى تدر عائداً كبيراً بالنسبة لهم. وأوضحت نتائج البحث أيضاً حاجة المبحوثين إلى التوعية والارشاد واتباع طرق حديثة في الزراعة

لتحقيق إنتاجية أعلى في المحاصيل الزيتية بدلا من اتباع الطرق التقليدية، حيث أشار غالبيتهم انهم يفضلون اتباع الطرق الحديثة فى زراعة المحاصيل. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه (دراسة وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة : ٢٠٠٣، ٤٤) حيث أشار المبحوثون إلى عدم وجود دور للارشاد الزراعى لتوعيتهم للنهوض بزراعة الخرشوف، وايضًا يتفق ذلك مع ما توصلت اليه Elmenofi (٢٠١٢، ٢٣٩) في أهمية تحسين الخدمات الارشادية للنهوض بزراعة وانتاجية محصول الزيتون كأحد المحاصيل الزيتية، مما يؤكد على أهمية دور الارشاد والتوعية في مختلف المحاصيل للنهوض بالانتاج الزراعى.

٥- مشكلات خاصة بالعمالة:

أوضحت نتائج الحلقات النقاشية أن هناك إجماع من المبحوثين أصحاب العصارات على عدم وجود عمالة مدربة، كما أكد الغالبية العظمى منهم على عدم انتشار ثقافة العمل الجماعى، وكثرة مشكلات التعامل بين العاملين في المشروعات الصغيرة، وفي ضوء هذه النتائج نجدأن هناك حاجة ماسة لأهمية تصميم البرامج التى تحث على العمل الجماعى، وخاصة لفئة الشباب لتدريبهم على كيفية ممارسة وانجاح العمل الجماعى، فهو أحد المقومات الهامة لنجاح أى مشروع للتنمية وفي أى مجال من المجالات.

٦- مشكلات خاصة باجراءات الترخيص:

كما أكد جميع المبحوثين أصحاب العصارات، والمزارعين أن هناك صعوبة في عمل التراخيص الخاصة بالعصارات منها طول الاجراءات وتعقدها، وتكلفتها العالية بالنسبة لهم، مما يؤثر تأثيراً سلبيًاً على رغبة المبحوثين فى زراعة محاصيل زيتية يصعب تسويقها، أو إقامة مشروعات لصناعة استخلاص الزيوت.

٧- مشكلات خاصة ببدائية العصارات وعدم إمكانية التوسع فيها:

أظهرت نتائج الحلقات النقاشية أن ما يقرب من نصف المبحوثين أصحاب العصارات أشاروا إلى عدم القدرة على تطوير العصارات القديمة لانها تحمل الطابع الأثرى، وأيضا عدم توفر مساحات كافية تسمح بتطويرها، كما أن غالبيتها تقتصر على صناعة الزيوت الطبية والعطرية فقط، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه العصارات على المنافسة، حيث لا يوجد دعم فنى لهذه العصارات، وأيضاً عدم توافر المعدات والآلات اللازمة لتطوير عملية العصر، مما يؤدى إلى عدم جودة المنتج النهائي للعصارات، حيث أكد ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين إلى عدم جودة المنتج النهائى من حيث النقاء والرائحة .

٨- مشكلات خاصة بضعف دور الدولة:

كشفت نتائج البحث من خلال الحلقات النقاشية أن غالبية المبحوثين المزارعين يؤكدون على عدم تشجيع الدولة للزراعات التعاقدية للتعاقد مع مزارعى المحاصيل الزيتية، والنباتات الطبية والعطرية لتحقيق الأمان لهم، وتحديد سعر مناسب للبذور والتقاوى المعدة للعصر. **فهناك العديد من المشكلات المرتبطة بالقوانين والتشريعات والدورة الزراعية، حيث** أكد غالبيتهم على ضرورة عودة الدورة الزراعية، وإلزام المزارعين بزراعة مساحة لمحاصيل الزيوت (تأكيد مجموعات قرية حجازة، أن المزارعين يركزون على زراعة قصب السكر فقط، ويزرعون عباد الشمس محملاً على القصب على مدار السنة فى شهر سبتمبر واكتوبر فقط " ٩٠يوم" وحسب رغبة المزارعين).

بينما أكد ما يقرب من نصف المبحوثين المزارعين على عدم وجود بند بالقوانين والتشريعات للتعاقد مع المزارعين على تسويق منتجاتهم من البذور بأسعار مجزية، حيث تتطلب زراعة المحاصيل الزيتية عناية وجهد وتكلفة كبيرة مثل السمسم وعباد الشمس فتسويقها ضعيف والعائد منها ضئيل، ويتفق هذا مع ما ذكره الفيشاوى وآخرون (٢٠١١، ٢٧٠) على ضرورة اتباع الزراعة التعاقدية بين المزارعين وشركات تصنيع الزيوت بحيث يضمنون تسويق محاصيلهم.

بينما ذكر آخرون أن عدم وجود الدورة الزراعية، وعدم تحديد مساحات تخصص لزراعة المحاصيل الزيتية يعتبر أحد العقبات الهامة، وهذا يتفق مع ما توصل اليه تركى (٢٠١٢، ١٣٥٧) حيث ذكر أن أحد أسباب انخفاض انتاجية محصول القطن هو عدم وجود دورة زراعية، وأشار آخرون إلى عدم توسع الدولة فى إقامة مصانع متخصصة فى عصر الزيوت، ونقص بعض الخدمات التى تسهل عمليات التسويق كعدم وجود كوبرى بين نجادة وقوص لسهولة الانتقال واتمام العمليات التجارية، وذكر بعض منهم العبارة التالية (ضرورى يعملوا لنا كوبرى يسهل علينا الانتقال ونعرف نبيع ونشترى احنا هنا معزولين)، وعدم وجود صرف صحى. بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الخاصة بزراعة الأرض من عدم توافر مستلزمات الانتاج من تقاوى وأسمدة، وارتفاع أسعارها في حالة توفرها بالسوق. وأيضاً عدم وجود رقابة من وزارة الرى على أصحاب ماكينات الرى (مواتير رفع المياه) لتحديد سعر الرى.

٩- مشكلات خاصة بدور الجمعيات الحكومية والأهلية:

كشفت نتائج البحث من خلال الحلقات النقاشية أن غالبية المبحوثين أصحاب العصارات يؤكدون أن الجمعيات الحكومية أو الأهلية ليس لها دور في دعم صناعة استخلاص الزيوت سواء بالتمويل أو الدعم الفنى أو التسويق أو التوعية، وعدم وجود منافذ تسويقية للزيوت، فالتسويق اجتهاد شخصى لصاحب المشروع، حيث لا توجد جمعيات تسويقية متخصصة لتسويق منتجات الزيوت.

١٠- مشكلات مرتبطة بمراحل تصنيع الزيوت وتعبئتها:

أشار غالبية المبحوثين أصحاب العصارات إلى وجود مجموعة من المشكلات التى تقابلهم أثناء تصنيع الزيوت ومنها **مشكلة تدنى جودة العبوات**، وعدم توافر العبوات المناسبة في منطقة البحث حيث يتم تعبئة الزيوت بعبوات زجاجية رديئة الصنع والشكل، وعدم توافر عبوات حديثة تساعد على تسويق المنتج . بالإضافة إلى عدم إمكانية الحصول على البذور بدرجة نقاوة عالية، حيث توجد مختلطة ببعض البذور الأخرى مما يؤثر على كفاءة وجودة المنتج من الزيوت، وعدم وجود جهات متخصصة يمكن الرجوع إليها فى حالة وجود مشكلات خاصة بنقاء الزيوت أو رائحتها.

وباستعراض المشكلات السابقة لاستمرار أو إقامة مشروعات صناعة استخلاص الزيوت نجد أن عدد كبير من هذه المشكلات يتفق مع ما ذكره إمام، والعداقى (٢٠١١، ١٥٨-١٥٩) حيث ذكر أن من أهم عوامل فشل المشروعات الصغيرة هى : عدم التخطيط، ونقص رأس المال، وتجاهل العمل وفرص إزدهاره مثل أيام وفترات المواسم، وعدم الالتزام، ونقص الخبرة والكفاءة، وعدم محاولة اكتساب المهارات، وضعف التقارير والسجلات فضلا عن الكشوف المالية عديمة الجدوى، ومشاكل الايرادات والفشل في تحقيق قاعدة عملاء جيدة فضلا عن التسويق للعملاء المستهدفين، والتشدد في التنظيم أو التساهل المفرط، والفشل في التمثيل والتفويض أو تجاهل الحاجة للقيادة والادارة، وافتقاد الموقع المناسب للعمل والادارة السيئة للمخزون، والموقع غير المناسب، والاستخدام الشخصى لأموال المشروع.

ثانيًا: التعرف على مقترحات المبحوثين لحل مشكلات تأسيس واستمرار مشروعات صناعة استخلاص الزيوت بمنطقة البحث

لتعظيم الفائدة من نتائج هذا البحث كانت هناك ضرورة للتعرف على أهم مقترحات المبحوثين للحد من هذه المشكلات وإمكانية إقامة وإستمرار بعض المشروعات الصغيرة المرتبطة بصناعة استخلاص الزيوت، وجاءت مقترحات المبحوثين بالحلقات النقاشية بقرى البحث بمحافظة قنا على النحو التالى:

مقترحات خاصة بحل مشكلات البذور والتقاوى:

أشار غالبية المبحوثين المزارعين إلى ضرورة سن قوانين تلزم شباب الخريجين بالمناطق الجديدة بزراعة المحاصيل الزيتية، لتوفير الأصناف الجيدة من البذور والتقاوى التى تعطى انتاج وفير من البذور ذات الجودة العالية لاستخدامها فى العصر، والحصول على الزيوت بدرجة نقاء عالية، وأيضًا ضرورة زراعة المحاصيل الزيتية بالأراضى الجديدة للمستثمرين والشركات الكبرى للتوسع فى صناعة الزيوت، ويتفق ذلك مع ما توصلت اليه دراسة الفيشاوى وآخرون (٢٠١١ ، ٢٧٠) حيث أكدوا على أهمية استنباط الاصناف والهجن الجديدة التى تتميز بالانتاجية العالية من الزيت، وتعريف الزراع بالأصناف الجديدة، وزيادة انتاجية المحاصيل الزيتية في الاراضى القديمة والجديدة .

وأكد معظم المبحوثين على زراعة الأصناف ذات الجودة العالية، والموصى بزراعتها من قبل وزارة الزراعة والإرشاد الزراعى، وخاصة حبة البركة والكراوية، وعباد الشمس، والكمون.

مقترحات خاصة بحل مشكلات العمالة:

وعن مقترحات المبحوثين لحل مشكلات العمالة، وعدم توافر العمالة المدربة التى تهدد مشروعات صناعة استخلاص الزيوت، أشار المبحوثون أصحاب العصارات في مقترحاتهم إلى ضرورة التدريب الجيد للعمالة، وتوعيتهم بطريقة عملية، وأشار ما يقرب من نصف المبحوثين إلى ضرورة نشر ثقافة العمل الجماعى بين العاملين بالمشروعات وخاصة الشباب، وتوعية المزارعين بأهمية زراعة المحاصيل الزيتية، وإمكانية الحصول على عائد مجزى منها بالتدريب العملى من خلال تنفيذ الحقول الإرشادية. .

بينما أكد جميع المبحوثين من المزارعين وأصحاب العصارات على ضرورة عقد الدورات التدريبية وضرورة الدعم والتعاون بين المزارعين والجهات الارشادية للتدريب على زراعة المحاصيل الزيتية، والنباتات الطبية والعطرية نظراً لأهميتها والعائد الكبير منها. وضرورة توسيع شبكة المعلومات وتبادل الخبرات بين وزارة التربية والتعليم والزراعة، وذلك لحث الشباب على العمل بالزراعة واستصلاح مساحات جديدة من الأراضى الزراعية، وإقامة المشروعات الصغيرة، وتشجيعهم على الإندماج في حل مشكلات مجتمعهم .

مقترحات خاصة بحل مشكلات الجمعيات ورجال الأعمال لدعم صناعات استخلاص الزيوت:

أما عن مقترحات المبحوثين من المزارعين، واصحاب العصارات لحل مشكلات الجمعيات ورجال الأعمال لدعم صناعات الزيوت، فقد أشار غالبية المزارعين إلى ضرورة تعميم فكرة إنشاء مصانع لعصر الزيوت من قبل رجال الأعمال ووزارة الزراعة، وتطوير دور الجمعيات الأهلية لمساعدة المزارعين، وإنشاء جمعيات متخصصة لتسويق المحاصيل الزيتية .

وأجمع المبحوثون المزارعون على رغبتهم في تفعيل دور هذه الجمعيات، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية لثقتهم فيها، فهم يفضلون الحصول على التقاوى ومستلزمات الانتاج من الجمعيات التعاونية الزراعية، وأيضًا يفضلون التسويق من خلالها وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة وهبة، وآخرون (٢٠١٤، ٨-٩) التى توصلت إلى أن غالبية المزارعين يفضلون تسويق محاصيلهم من خلال الجمعية التعاونية الزراعية معللين ذلك بالثقه فى الجمعية التعاونيه الزراعية، وأنها جهة حكومية مضمونة .

وأكد مايقرب من نصف المبحوثين المزارعين على أهمية استغلال المساحات الكبيرة من أراضى الجبل حيث ذكر بعضهم (أن الملوحة العالية بأراضى الجبل يمكن التغلب عليها بعمل كمبوست طبقات مدته ٨٠-٩٠ يوم، وزراعتها والاستفادة بها فى زراعة المحاصيل الزيتية).

وأما أصحاب العصارات فقد أشاروا في هذا الشأن إلى ضرورة تعاون أصحاب المشاريع والعصارات الناجحة لتقديم المعلومة، والاستعانة بهم في حل المشكلات التى تعوق عمل وانتاج العصارات الجديدة. كما أشاروا أيضًا إلى ضرورة تعدد منافذ التسويق، ووسائل النقل المناسبة لتسويق المنتج من الزيوت داخلياً وخارجيا (حيث ردد بعضهم عايزين نبيع منتجاتنا لجهات موثوق فيها يدونا حقنا وبالسعر المناسب).

مقترحات خاصة بحل مشكلات رداءة العبوات:

يشير معظم المبحوثين أصحاب العصارات في مقترحاتهم لحل المشكلات الخاصة برداءة العبوات على ضرورة توفير العبوات في مناطق الانتاج، واستخدام عبوات زجاجية مصنوعة من خامات وأنواع جيدة، لتكون صحية وأكثر جذبًا للمستهلكين ويسهل تسويقها.

مقترحات خاصة بدور الدولة لحل مشكلات مشروعات صناعة استخلاص الزيوت:

اتفق غالبية المبحوثين من المزارعين، وأصحاب العصارات، على أهمية دور الدولة في حل المشكلات التى تعترض إنشاء المشروعات الصغيرة، وخاصة صناعة الزيوت لأهميتها ومحاولة زيادة المنتج منها، حيث أكد غالبية المزارعين رغبتهم وثقتهم في إلتزام الدولة باستلام محاصيل البذور، وتسويقها واستغلالها فى صناعة الزيوت، وإلزام الشباب الذين يتسلمون أراضى جديدة للزراعة بتخصيص مساحة منها لزراعة المحاصيل الزيتية، كما أشار معظمهم إلى ضرورة متابعة وزارة الزراعة والإرشاد الزراعى لدعم مشروعات صناعة الزيوت، بتقديم المعلومات وأحدث التقنيات المستخدمة في الزراعة، وزراعة المساحات الكبيرة بمحافظة قنا حيث يوجد أكثر من ٧٠ كم من أفضل الأراضى الصالحة للزراعة.

وأما أصحاب العصارات فقد أشار معظمهم إلى أهمية إنشاء مصانع يعمل بها الشباب فى صعيد مصر، وتوفير القدر الكافى من البذور المنتقاة ذات الجودة العالية، من خلال انشاء مصانع كبيرة ومتخصصة لإنتاج الزيوت وتشجيع الدولة لأصحاب المشروعات الصغيرة، بتوفير الأسواق لبيع المنتج بسعر مجزى، وإقامة مشاريع كبيرة ومصانع للزيوت فى المناطق الصحراوية كأحد الفرص المتاحة لاستصلاح الأراضى وتشغيل الشباب بهذه المصانع.

مقترحات خاصة بدور الإرشاد الزراعى فى التوعية والتدريب:

أظهرت نتائج الحلقات النقاشية أن جميع المبحوثين من المزارعين أكدوا على أهمية دور الإرشاد الزراعى في تقديم المعلومات، والتدريب الجيد وتوعية المزارعين بأهمية زراعة المحاصيل الزيتية، وتوفير الأصناف الجيدة من التقاوى التى تعطى إنتاج وفير من البذور لإستخدامها فى استخلاص الزيوت.

كما أبدى الغالبية العظمى من المبحوثين رغبتهم واحتياجهم للدورات التدريبية المتخصصة فى مجال صناعة عصر واستخلاص الزيوت، وضرورة الدعم والتعاون بين المزارعين والجهات الإرشادية للتدريب على زراعة النباتات الطبية والعطرية، وزراعة الأصناف ذات الجودة العالية والموصى بزراعتها من قبل وزارة الزراعة والإرشاد الزراعى، وخاصة حبة البركة والكراوية.

وضرورة توسيع شبكة المعلومات وتبادل الخبرات بين وزارة التربية والتعليم والزراعة، لحث الشباب ومشاركتهم وخاصة شباب كلية الزراعة، ووزارة الزراعة والارشاد الزراعى فى يوم حقل إرشادى كبير، واستفادة الطلبة من المساحات الكبيرة من الأراضى التى يتم زراعتها.

والتوعية بكيفية زراعة المحاصيل المناسبة وأنواع التربة المناسبة لتلك المحاصيل، وطرق الزراعة ومعاملة النباتات للحصول على أكبر كمية من انتاج البذور، والحد من الفاقد منها، وتوافر التدريب والدعم الفنى (حيث قال أحدهم "زراعة السمسم على خطوط أو مصاطب بتحتاج جهد وخبرة كبيرة، وكمان حبة البركة بتحتاج عناية كبيرة، ونظافة ومعاملة خاصة فى الرى والحرث).

٧- مقترحات خاصة بحل مشكلات تراخيص العصارات:

أكد غالبية المبحوثين أصحاب العصارات على رغبتهم الشديدة في تبسيط وتيسير الإجراءات الادارية الخاصة بتراخيص العصارات، لكى يسهل عليهم انشاء العصارات الحديثة، أو التوسع فى العصارات الحالية.

ثالثاً: التعرف على آراء المبحوثين نحو تحقيق مشروعات صناعة استخلاص الزيوت مردوداً اجتماعياً واقتصادياً على الأسرة الريفية بمنطقة البحث :

١- آراء المبحوثين الخاصة بتحقيق مردوداً اجتماعياً لصناعة استخلاص الزيوت على الأسرة الريفية:

أما عن آراء المبحوثين في إمكانية تحقيق مردودا اجتماعيًا، واقتصاديًا أفضل للأسر الريفية من خلال تأسيس وإقامة، أو استمرار صناعة عصر واستخلاص الزيوت بمنطقة البحث، فقد أشار المبحوثون من المزارعين وأصحاب العصارات أن المشروعات الصغيرة يمكن أن تحسن من الوضع الاجتماعى والاقتصادى للأسرة، وذلك من خلال تعليم الأبناء بأرقى المستويات التعليمية، والقدرة على تجهيز الأبناء عند زواجهم، والرعاية الصحية المناسبة لهم، والحفاظ على صحة أفراد الأسرة، وإمكانية الحد من انتشار الأمراض بالكشف والحصول على العلاج في الوقت المناسب مع توافر الموارد المالية(حيث ردد أحد المبحوثين عبارة اللى عنده عصارة بيقدر يعلم عياله أحسن علام ومنهم اللى مسافرين بره وعايشين أحسن عيشة). كما أن تحسن الوضع التعليمى والصحى قد يعطى أفراد الأسرة قدرة أكبر في تكوين علاقات جديدة مع الجيران والأصدقاء مما ينعكس إيجابياً على الوضع الاجتماعى ككل.

٢- آراء المبحوثين الخاصة بتحقيق مردوداً اقتصادياً لصناعة استخلاص الزيوت على الأسرة الريفية:

أجمع المبحوثون من المزارعين وأصحاب العصارات خلال الحلقات النقاشية على أن مشروعات صناعة عصر واستخلاص الزيوت يمكن أن يكون لها أثراً اقتصادياً ملحوظاً في زيادة دخل الأسرة، والتوسع فى المشروعات بفتح عصارات جديدة، وفتح منافذ تسويق جديدة (محلات) وشراء ماكينات جديدة، وإتاحة الفرصة لأفراد الأسرة بتعلم حرف أو مهن جديدة توسع النشاط لدى العاملين فى مجال صناعة عصر واستخلاص الزيوت، وفتح أكثر من منفذ لتسويق المنتج والتعامل مع الجهات الأجنبية بالخارج، وذلك فى حالة توفير رأس المال والخبرة، وكما يمكن أيضًا الحصول على علف للحيوان من بعض البذور التى يتم عصرها وبيعها، والحصول على عائد منها .

استخلاص عام:

باستعراض ما سبق من مشكلات استمرار صناعة عصر واستخلاص الزيوت التى تمثل أحد المشروعات الصغيرة، ومقترحات المبحوثين لحل هذه المشكلات، نجد أنه يمكن تأسيس وإقامة واستمرار المشروعات الصغيرة، وخاصة صناعة عصر واستخلاص الزيوت بمنطقة البحث إذا تم توفير مجموعة من المقومات التى تحقق نجاحها واستمرارها وفقًا لما ذكره المبحوثون حيث يعتبر عامل التسويق من أهم العوامل، ويليه توفير الدعم المالى بالتمويل سواء من خلال المستثمرين وأصحاب روؤس الأموال بمنطقة البحث، أو من خلال منافذ القروض الحكومية المتاحة، ويليها الدعم القائم على التوعية والتدريب والمتابعة المستمرة لمشكلات المزارعين ممثلة في وزارة الزراعة، والارشاد الزراعى، وأصحاب المشروعات الصغيرة القائمة على صناعة عصر واستخلاص الزيوت، وأيضًا تسهيل اجراءات التراخيص بإنشاء مشروعات جديدة، وضرورة سن القوانين والتشريعات التى تساند المزارعين وتقوم بتعويضهم عند تعرضهم لأزمة ما، وسن تشريعات خاصة بالتعاقد على المحاصيل الزيتية للتشجيع على زراعتها .

التوصيات :

وفى ضوء النتائج التى توصل إليها البحث من خلال الحلقات النقاشية يمكن استخلاص بعض الفوائد التطبيقية، التى من شأنها أن تعمل على تشجيع إستمرارية وإقامة مشروعات صغيرة لصناعة الزيوت بمنطقة البحث والتى تتمثل فى :

١- الاهتمام بالتدريب الجيد لمزارعى المحاصيل الزيتية من خلال تفعيل دور الإرشاد الزراعى بالمتابعة والإرشاد والتوعية.
٢- تحديد سعر توريد البذور المستخدمة لعصر واستخلاص الزيوت لمنع احتكار التجار فى تحديد أسعارها.
٣- تقديم الدعم الفنى والتمويل للراغبين فى إقامة مشروعات صغيرة لصناعة استخلاص الزيوت.
٤- تبسيط إجراءات التراخيص لراغبى فتح عصارات جديدة.
٥- مساندة الدولة بسن القوانين والتشريعات التى تضمن للمزارعين سهولة تسويق محاصيلهم الزيتية بوجود بند للتعاقد معهم بتسويقها، وتسهيل الاقتراض من البنوك وغيرها.
٦- تفعيل دور الجمعيات الحكومية والأهلية، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية بتقديم الدعم وتمويل أصحاب المشروعات فى الوقت المناسب وتسويق منتجاتهم.
٧- تقديم الدعم من قبل الميسورين بالقرى المدروسة لتحديث العصارات وفتح عصارات جديدة يعمل بها الشباب للحد من البطالة .
٨- تشجيع الدولة للمستثمرين بالأراضى الجديدة وحثهم على زراعة المحاصيل الزيتية بتسهيل إجراءات الحصول على البذور الجيدة وإجراءات إنشاء مصانع للزيوت.

المراجع:

١- إمام، سيد، وعبد القادر حسن العداقى، ٢٠١١، **المشروعات الصغيرة وطرق تطويرها**، دليلك لمشروعات ناجحة من البداية للنهاية، دار أقلام للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢- الأسرج، حسين عبد المطلب،٢٠٠٧، **تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد المعرفة**، الملتقى الدولى حول المعرفة فى ظل الاقتصاد الرقمى ومساهمتها فى تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر، ٢٠٠٧ https://www.academia.edu/543106,2015.

٣- **الإدارة الزراعية ، ٢٠١٥ ، مركز قوص ، محافظة قنا .**

٤- الجمعية الاحصائية المصرية ،٢٠١٣، **المؤتمر الدولى السابع والثلاثون للاحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، دور المشروعات الصغيرة في التنمية**، ندوة جهاز بناء وتنمية القرية.

٥- الجناحى، سعادة عبدالباسط، ٢٠٠٩، **تعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى دبى، دليل المستخدم، الاصدار الأول**، مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. http://www.dubaided.gov.ae/ar/startbusiness/bookappointment/pages/sme.aspx,2015.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٣، **مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، القاهرة** .

٧- السيد، مصطفى كامل، ٢٠١٢، آفاق التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

٨- الشيمى، محمد نبيل، ٢٠٠٩، **مؤسسة الحوار المتمدن**، عدد ٢٧٥٦ .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183189,2015.

٩- الصاوى، وحيد عبد العزيز، وممدوح محمد عبد الفتاح خليفة، وعماد الدين يوسف محمود، ومحمد محمود أحمد ابراهيم، وخيرى عبده موافى، ٢٠١٣، المحاصيل **الزيتية (الزراعة-الأمراض-الآفات)**، الادارة العامة للثقافة الزراعية

١٠- الفيشاوى، طه محمد على، ومحمد فاروق الجمل، و عادل عبد السميع على، ٢٠١١ ، **آراء القادة الارشاديين الرسميين في أساليب تضييق الفجوة بين انتاج واستهلاك الزيوت النباتية في مصر،**

معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركزالبحوث الزراعية، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث .
١١- الكتاب الاحصائى السنوى،٢٠١٢، **الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء**، جمهورية مصر العربية .
١٢- المحروق، ماهر حسن، ايهاب مقابله، ٢٠٠٦، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشأت الصغيرة والمتوسطة، الدكتور المحروق http://www.shatharat.net2015.
١٣- المنوفى، جيهان عبد الغفار، واكد، شيرين ماهر، ٢٠١٣، **المشروعات الصغيرة آلية لتمكين الريفيات من مكافحة الفقر**، مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، المجلد ٢٢، عدد ٢.
١٤- تركي، إبراهيم سيد سليمان، ٢٠١٢، **إمكانية تقليل الفجوة الإنتاجية لمحصول القطن بمحافظة البحيرة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية**، مجلد ٩٠، عدد ٣.
١٥- حرب، بيان، ٢٠٠٦، **دورالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 22 العدد الثاني.
١٦- عبد الله، مدحت عوض طاهر، ٢٠١٥، **دراسة اقتصادية للمشروعات الزراعية الصغيرة في محافظة البحيرة**، رسالة ماجستير- زراعة- عين شمس http://srv4.eulc.edu.eg.
١٧- علي، سهير كمال محروس، ٢٠١٠، **الجوانب التمويلية للمشروعات الصغيرة ببعض قرى محافظة المنوفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة-جامعة المنوفية.
١٨- فانوس، ميرفت شحاتة أرمانيوس، ٢٠١٤، **بعض المتغيرات المرتبطة بدرجة استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية فى قرى محافظة الشرقية**، رسالة دكتوراة غير منشورة-زراعة-القاهرة.
١٩- كاسب، سيد، كمال الدين، جمال، ٢٠٠٧، المشروعات الصغيرة: **االفرص والتحديات**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية، كلية الهندسة – جامعة القاهرة الطبعة الأولى مايو . ١٢ .
٢٠- مايا سيفير دينج، ٢٠١٢، **آراء الشباب حول مباشرة المشروعات الخاصة فى مصر**: العوائق التى تواجه الشباب كوسيلة لمواجهة البطالة، مسح النشء والشباب فى مصر، ملخص السياسات رقم ٥، مجلس السكان الدولى.
٢١- محمد، زينب أمين، وعلى شوقى عبد الخالق، ٢٠٠٧، **بعض الجوانب الاجتماعية والبيئية المحددة لتوقف الزراع عن زراعة عباد الشمس ببعض محافظات جمهورية مصر العربية**، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية ،وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد ٨٥- العدد الخامس .
٢٢- منظمة العمل العربية، ٢٠٠٢، **مشروعات الشباب والصناعات الصغيرة**، الندوة القومية، مكتب العمل الدولي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ديسمبر، القاهرة، التقرير الختامى.
٢٣- نصار، سعد ذكى،٢٠١٤، **إطار استراتيجى للتنمية الزراعية والأمن الغذائى فى مصر للسنوات الخمس القادمة**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى.
٢٤- نصار، سعد زكى، وفاروق أحمد عبد العال، وأشرف محمد شاهين، ٢٠١٤، **توجهات استرشادية في منهجية البحث والاحصاء الاجتماعى للدارسين بمجالات الاقتصاد والارشاد الزراعى والاجتماع الريفي**، مركز بحوث الصحراء، شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، اللجنة العلمية الدائمة .
٢٥- وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة، ٢٠٠٣، **أدوار النوع الاجتماعى في انتاج وتداول محصول الخرشوف بمحافظة البحيرة**، مشروع دمج المرأة في السياسات الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، جمهورية مصر العربية .
٢٦- وزارة التخطيط والتنمية المحلية، ٢٠٠٥، **تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية "محافظة قنا"**، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة.
٢٧- وزارة الدولة للتنمية الادارية،٢٠١٥، البوابة الالكترونية لمحافظة المنوفية.

http://www.monofeya.gov.eg/HaykalTanzemy/mashroat/projectm/MINI/default.aspx,2015.
٢٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، **يناير ٢٠٠٩، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة.**
٢٩- وزارة الزراعة، أكتوبر ٢٠٠٦، الإدارة المركزية للثقافة الزراعية، ، عالم الفكر الزراعى، المجلد الأول، العدد السادس .
٣٠- وزارة الصحة والسكان ،٢٠١٤، **المسح السكانى الصحى**، القاهرة، مصر.
٣١- وهبة، أحمد جمال الدين، يسرى عبد المولى، سونيا محمد محى الدين، محسن بهجت محمد عبد المجيد، وجيهان عبد الغفار المنوفى، ٢٠١٤، **الزراعة التعاقدية لأهم المحاصيل الاستراتيجية**، دراسة استطلاعية لآراء مزارعي القمح والأرز والقطن (من منظور اجتماعى) معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، جمهورية مصر العربية.

المراجع الانجليزية :

- Bryman, A.(2012).'Social Research Methods', Oxford University, New York.
- Elmenofi, Gehan, A.G. 2012,Value Chain for poverty Reduction A Case Study of Egypt Olive Value Chain, Agricultural Extension and Rural Development Research Institute , Agricultural Research Centre, Giza, Egypt, Alexandria journal of Agricultural Research, the faculty of Agriculture, Alexandria, Egypt, number 3, volume 57.
- Ross,G.(1982).'Thoughts on Trying New Ideas',New Mexico State University,11.

RURAL FAMILY PROBLEMS OF ESTABLISHMENT AND CONTINUATION FOR ENTERPRISES "CASE STUDY OF OILS EXTRACTION INDUSTRY" IN QENA GOVERNORATE

Zeinab Awad Abd El-Hamid Salwa Mahmoud Esmaiel Abd El-Fatah

*Senior researcher at Agricultural Extension and Rural Development Research Institute, Agricultural Research Centre, Giza, Egypt
**Lecturer-Rural Sociology and Agricultural Extension dep.,Faculty of Agric., Cairo University

ABSTRACT

The objectives of this study were to identify the problems related to establishment and continuation of the era and extract oil industry, identify suggestions of the respondents to solve these problems, and finally identify the social and economic impacts of oil industry projects for rural family, according to the respondents' point of view in the study area.

The study was conducted in Qena Governorate, which was chosen as it is one of the poorest Governorates to Human Development Index (HDI) for Egyptian governorates. Hence, it has priority in development and in the establishment of small projects. Afterward, selected Qus District and three villages (Hegaza, Maghrigia and El-Akb) were selected according to the same criteria, in addition to the presence of oil industry projects. Data were collected from 120 respondents during April 2015 by using Focus Group Discussion, Then data were analyzed by using qualitative analysis, which depend on the daily review of the information that was obtained, Then, summarizing and categorizing it to reach results.

The most important results were the following: There was a shortage in seeds quantity which is used to extract oil, in addition to the presence of individuals who monopolized the cultivation and marketing of these seeds. Additionally, results revealed that there was lack of Finance to support these projects, fear of losing money in case of project failure, lack of training and information to produce high-quality oil, and the lack of provision of laws and regulations for contracting with farmers to market their production of seeds at competitive prices. The most important suggestions from the respondents point of view were the need to enact legislation required to obligate farmers, especially in new lands to cultivate oil crops, conducting extension fields, deployment of collective action among workers, especially youth, raise farmers' awareness of the economic importance of cultivating oil crops, making licensing procedures for oil extractors easier, providing training courses in oil manufacturing area, and the cultivation of high-quality seeds recommended by

Ministry of Agriculture and Agriculture Extension. Finally ,results have also revealed that such projects had positive economic and social impacts represented in higher family income and better accessibility to education and health services for family members, and the most important recommendations were to focus on labor training, setting a fixed price for the supply of seeds to be used for cultivation and for oil extraction, making licensing procedures for oil extractors easier, enacting laws and regulations related to contracting with farmers to market their seeds production, and activating the role of cooperatives to provide support for farmers especially in marketing oil products.